السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919- 1939)، تونس والمغرب الأقصى- أنموذجا-.

أ.اسماعيل العربي

جامعة أبو بكر بلقايد/ تلمسان.

ismaillarbi2017@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019-11-30 تاريخ القبول: 2020-01-03 تاريخ النشر:2020-01-24

الملخص:

أحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على جانب من جوانب السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي، والذي يتعلق بسياسة الاستيطان في كل من تونس والمغرب الأقصى، على اعتبار أن هذه السياسة قد مثلت حجر الزاوية في إحكام الفرنسيين لقبضتهم على البلدين، وهذا من منطلق أن عملية الاستيطان ستساهم في إعطاء الاحتلال مدلوله الواقعي وتطبيقه الفعلي، فالاستعمار الذي ينقصه الاستيطان هو استعمار صوري، وعليه فإن تمليك الأراضي للأوربيين كان بمثابة غاية ووسيلة لسياسة الاستعمار الذي أخذ شكل الحماية في كل من البلدين.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاستعمارية الفرنسية; الاستيطان; تونس; المغرب الأقصى; الكولون.

Abstract:

In this study, I try to shed light on aspects of the French colonial policy in Maghreb, which relate to the settlement policy in Tunisia and Morocco, considering that the settlement policy has been the cornerstone of the French tightening their grip on the region, and this in the sense that the process will contribute to give the occupation its meaningful and practical application In fact, colonialism that lacks settlement is a figurehead, and thus the acquisition of Moroccan territory for Europeans served as an end to the policy of colonialism that took the form of protection in the two countries.

key words: French colonial policy ; settlement ;Tunisia ;Morocco; colon

مقدمة:

تتعدد أشكال الاستعمار وتتلون مظاهره لكن الهدف واحد، ومما لا شك فيه أن خضوع تونس والمغرب الأقصى للحماية[1] الفرنسية هو شكل من أشكال الاستعمار، فالمتتبع لأوضاع المغرب في ظل - الاستعمار- الفرنسي سيقف أمام صورة الممارسات الاستيطانية الفرنسية التي سبق بحثها في الجزائر، حيث مثلت تلك السياسة تجربة بالنسبة للفرنسيين، وبالتالي سيعتمد هؤلاء سبُلاً جديدة في الاستيطان في كل من تونس والمغرب الأقصى.

شكل- الاستعمار- في المغرب العربي إلى جانب تدفق الرساميل طريقا إلى فرض السيطرة في المجال الاقتصادي، وعليه فق اتضحت تلك السيطرة بشكل جلي في سياسة الاستيطان[2] الذي مثل مربط الفرس بالنسبة للاستعمار

الفرنسي في المغرب العربي، نظرا لما تضطلع به تلك السياسة (= السياسة الاستيطانية) في ترسيخ وتثبيت أقدام الاستعمار وتحقيق غاياته وأهدافه.

وفي هذا الصدد فإن أول ما شغل إدارة الحماية الفرنسية هو العمل بكل وسيلة لتمليك الأراضي الزراعية للكولون، على اعتبار أن تلك العملية ستساهم في إعطاء الاحتلال مدلوله الواقعي وتطبيقه الفعلي وذلك من منطلق أن الاستعمار الذي ينقصه الاستيطان هو مجرد استعمار صوري، وبالتالي فإن تمليك الأراضي المغربية والتونسية للأوربيين كان بمثابة غاية ووسيلة لسياسة الاستعمار الذي أخذ شكل الحماية في البلدين.[3]

أولا- الاستيطان في تونس:

1- الإطار القانوني لاستلاب العقار في البلاد التونسية:

بعد تطبيق مبدأ الحماية الفرنسية على تونس، واصل الفرنسيون جهودهم الرسمية الرامية إلى تفعيل وجودهم في البلاد التونسية منذ إمضاء عقد ذلك النظام، وهذا من خلال جهودهم في تحقيق مشروعهم الاستيطاني الذي يهدف إلى نقل ملكية الأرض من التونسيين[4] إلى الأوربيين بصفة عامة والفرنسيين بصفة خاصة بشتى الطرق[5]، والتي هي في الأساس حق من حقوق التونسي.[6]

وعليه، فقد عمدت سلطات الحماية الفرنسية في البلاد التونسية إلى العمل على كل ما في وسعها إلى استلاب تلك الأراضي من مالكيها الحقيقيين، ولعل أبرز الأمثلة[7] عن ذلك نجد وضعها لمجموعة من التشريعات التي من شأنها أن تسهل عليها وضعها ليدها على تلك الأراضي، كما أنها حاولت عبر الشركات الفرنسية حيازة الأراضي الزراعية التونسية في إطار الاستعمار الزراعي.[8]

فمن دون شك أن الهيمنة على الزراعة هي ذاتها تحصيل حاصل لسياسة استعمار الأراضي وبالتالي فإن سياسة الاستعمار الرسمي قد وجدت دعما متولدا، انطلاقا من أن هذه السياسة قد جمعت بين أيدي الدولة أراض شاسعة جدا وخصبة[9]، هذه الأراضي التي تم طرد- الأهالي- التونسيين منها [10] بالإضافة إلى مصادرتها منهم لتمنح فيما بعد للفرنسيين بصفة خاصة والأوربيين بصفة عامة.[11]

وأمام ذلك، فإن سلطات الحماية قد جعلت مصلحة تونس دبر أذنها وتحت أقدامها، فبدأت بانتزاع الأراضي الخصبة من ملاكها المزارعين التونسيين، كما استولت على أراضي القبائل الكلية[12] وأراضي الأوقاف[13] وقامت بتوزيعها على الكولون بأثمان زهيدة، وتوالت اعتداءات فرنسا في البلاد التونسية على أملاك التونسيين وأموالهم[14] لم تراعِ في ذلك إلاً ولا ذمة ولا شريعة ولا عرفا، فقد كان الهدف الأساسي بالنسبة لهؤلاء المستعمرين تحقيق مشروعهم الاستعماري امتدادا للنظام الرأسمالي.[15]

وقد مكن انتصاب الحماية الفرنسية المئات من الأوربيين من الهيمنة على أكثر وأكبر أراضي البلاد خصوبة ومردودا[16]، على حساب السواد الأعظم من- الأهالي- المسلمين التونسيين[17]، وبالتالي فان هذه السياسة المتبعة في السيطرة على الأراضي قد فتحت المجال أمام الأوربيين للسيطرة على الفلاحة أهم مورد اقتصادي مما نجم عنه تدهور القطاعات الاقتصادية الأخرى.[18]

وبخصوص فترة الدراسة، فإن سلطات الحماية الفرنسية قد عادت بعيد ح ع1 لتعويض ما خسرته أثناءها، الأمر الذي أدى بها إلى تغيير سياستها الاستيطانية في البلاد التونسية، وذلك عبر محاولتها لتثبيت صغار ومتوسطي الكولون في المناطق أو الأراضي المنتزعة قصد تكوين الإدارة الحقيقية للاستيطان بدلا من كبار المضاربين العقاريين.[19]

ففترة مابين الحربين، فترة مهمة بالنسبة للاستعمار الفرنسي الرسمي، فأصدرت المراسيم لتنفيذه وذلك بتخصيص قطع جديدة له بتقسيط ثمن الأرض على آماد طويلة إلى عشرين سنة بعد أن كانت عشر سنوات، وبهذه السياسة فقد قبضت سلطات الحماية الفرنسية بيد من حديد في البلاد التونسية على مسألة العقار والأرض، في إطار سياسة النهب والاستلاب.[20]

ومما نجده في باب استغلال واستلاب ونهب الأراضي الزراعية من طرف سلطات الحماية الفرنسية في البلاد التونسية، وذلك استنادا إلى بعض الإحصائيات إلى أن مساحة الأراضي المستغلة بعد فرض الحماية أن المساحة المستلبة من الأراضي قد قاربت الـ 600 000 هكتار، لترتفع في سنوات الثلاثينات إلى أكثر من 3 ملايين هكتار، لكن ذلك الارتفاع كان لفائدة الاستيطان الفرنسي الرسمي الذي بدأ في الازدهار والنشاط في المنطقة منذ 1892م، وهذا بالاستناد إلى النتائج المحققة عبر هذه الاستراتيجية.[21]

وعليه، فإن الأملاك الاستعمارية الأوربية (الأملاك التي تم الاستحواذ عليها من طرف سلط الحماية الفرنسية) التي كانت تمسح- بعد عملية المسح- في نهاية الحرب ع1 قد بلغت641000 هكتار، قد تدعمّت فيما بين1920م و1934م بما يقارب 214500 هكتار تم- اقتناؤها- بفضل ابتياع مزارع خاصة وتشييد أحكام النظام الغابي[22]، إلى جانب إعادة إقرار صغار الفلاحين التونسيين بعد إخراجهم من قسم من أراضيهم (ليس المقصود هنا إعادة الحقوق إلى أصحابها، ولكن عمل التونسيون في تلك الأراضي خماسة).[23]

وفي هذا الإطار نجد أن الأمر الصادر في 1914م، قد أعطى توجها جديدا لسياسة الاستيطان الفرنسي في البلاد التونسية بعد الحرب العالمية الأولى [24]، لترتكز هذه السياسة على الشروط التالية[25]:

* أن يكون- للمعمر- إلمام بالميدان الفلاحي.

* أن تكون عائلة- المعمر- كثيرة العدد.

* ضرورة الاشراف والتواجد الشخصي- للمعمر- على الأرض التي- يقتنيها-.

ولم تكتف سلطات الحماية الفرنسية بتلك الإجراءات من تشريع للقوانين لاستلاب الأراضي[26] بل استمرت بالإجراءات نفسها التي طبقتها في لجزائر والخاصة بملكية أراضي القبائل المشاعة، ولم تعترف حيث صودرت مساحات شاسعة منها بدعوى أنها أراضٍ فائضة، ووُكِلّت إلى الصندوق الاستيطاني الذي يتم من خلاله التصرف في الأراضي المستلبة.[27]

ومما تجدر الإشارة إليه أن سلطات الحماية الفرنسية قد اتبعت سياسة تهدف من خلالها إلى تحقيق سياسة استعمارية استيطانية بامتياز[28] خاصة في فترة مابين الحربين والتي تدعمت بـ[29]:

* منح القروض للكولون بفوائد ضعيفة قدرها 2%.

* رصد الأموال الضرورية بطلب من رؤساء المصالح- لاقتناء- الأراضي.

* دعم مجلس النواب لسياسة- اقتناء- الأراضي بإضافة 21 مليون فرنك.

* انتهاج سياسة التجنيس، بإصدار أمر08 نوفمبر1921م وكذلك أمر20 ديسمبر 1923م.

2- حدود الاستلاب العقاري في تونس:

في سياق الحديث عن حدود الاستلاب العقاري في البلاد التونسية في فترة ما بين الحربين، فقد عملت فرنسا على تنفيذ خطتي الاستعمار[30] الاستيطاني الخمسيتين 1919م- 1929م، حيث انتقلت إلى أيدي الكولون أراض جديدة قاربت مساحتها عشرات الآلاف من الهكتارات من أخصب الأراضي[31]، حيث بدأت في هذه المزارع مكننة الأعمال الزراعية الأساسية.[32]

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد زادت سلطات الحماية الفرنسية من وتيرة السيطرة على الأراضي الزراعية في بلدان المغرب بصفة عامة والبلاد التونسية بصفة خاصة، وهذا من أجل تعويض خسائرها في تلك الحرب التي قدرت ب30% من ثروتها وممتلكاتها، حيث تم الاستيلاء على قُرَابَةِ 554000 هكتار من الأراضي الخصبة خلال العام 1920م.[33]

وبالموازاة مع انعقاد المؤتمر الأفخارستي[34] في تونس في ماي1930م، فإن سلطات الحماية الفرنسية كانت قد عملت على مصادرة ألاف الهكتارات من الأراضي الزراعية وعملت على تسخير كل الوسائل التي من شأنها خدمة تلك الأرض، والاستفادة منها إلى أبعد الحدود[35] خدمة لمشروعها الاستعماري القاضي باستغلال الأرض وما عليها[36]،

وفي هذا الصدد نبين من خلال الجدول الآتي والذي جسد مشروع الاستيطان الفرنسي في البلاد التونسية[37]:

السنة:	الفرنسيون:	الإيطاليون:	المالطيون:
1901	24000	71000	12000
1906	34600	81156	10000
1911	46000	88082	11300
1921	54447	84819	12036
1926	71020	89215	8395

ولعل تحويل المعطيات المتوفرة إلى أعمدة بيانية، يسهل علينا دراستها:

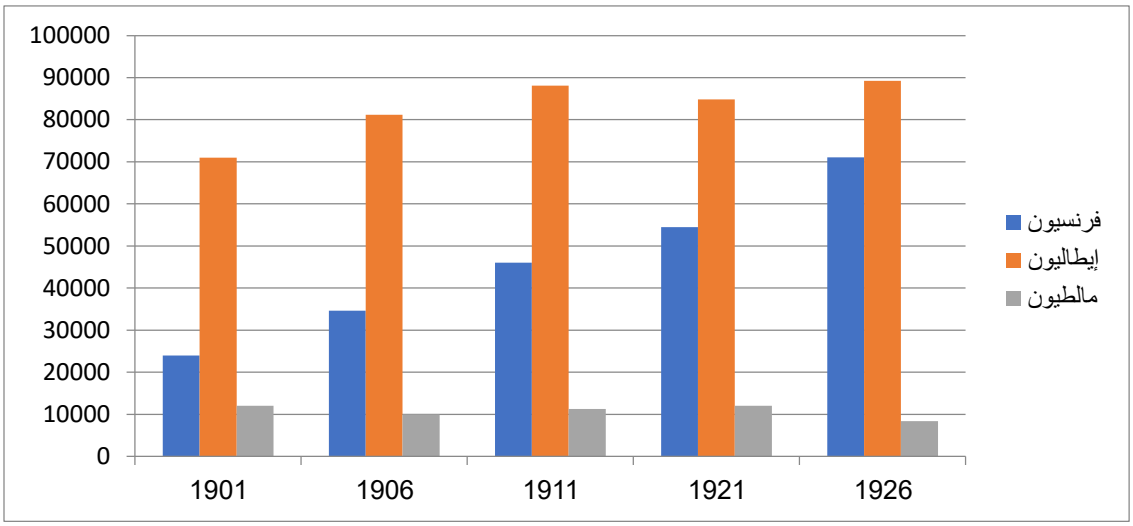

من خلال الرسم الذي بين أيدينا نلاحظ الارتفاع المستمر لعدد - المستوطنين- في تونس من الأوربيين، وهذا راجع إلى السياسة الفرنسية المتبعة من خلال تشجيع هؤلاء إلى الهجرة إلى تونس منافسة للعنصر المحلي، زيادة على تهجير الفائض من الفرنسيين ومحاولة استثمار تلك الطاقات البشرية في الجانب الاقتصادي.

3- نتائج السياسة الاستيطانية على البلاد التونسية والتونسيين:

مما سبق، يمكن القول أن القطر التونسي قد خضع لأبشع أنواع الاستغلال الاستعماري، وهذا من منطلق أن التونسيين قد صاروا يشاهدون هضم حقوقهم، ففي المجال العقاري انتقل1/3من الأراضي الزراعية الى20000 فرنسي، فيما لم يحتفظ 3000000 تونسي إلا بـ 2/3 منها، وبالتالي يمكن القول أن ما يملكه كل فرنسي يعادل ما يملكه 150 تونسي!.[38]

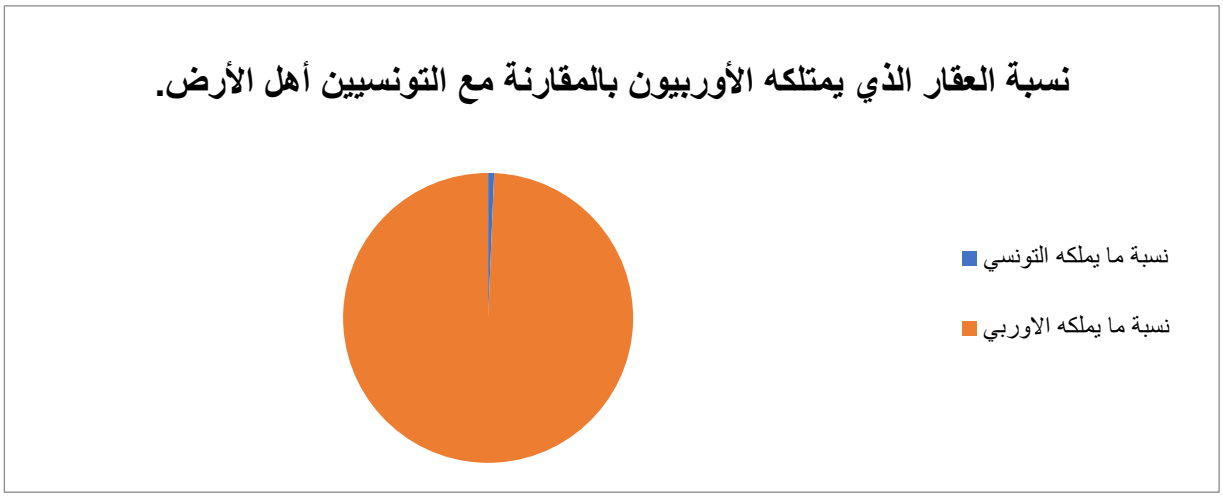

هذا، وقد ساهمت هذه السياسة في تردي الأوضاع الاجتماعية في البلاد التونسية، على اعتبار أن الأراضي التي كانت في يد التونسيين قد تم تحويلها وتوزيعها على الكولون من الأوربيين بصفة خاصة والفرنسيين بصفة عامة، وعليه أصبح التونسيون الذين هم المالكون الشرعيون لتلك الأرض في الأساس عمالا وخماسة عند الكولون الذي سيطروا واستحوذوا على تلك الأراضي.[39]

وبهذا، ساءت الأوضاع الاجتماعية بكثير في البلاد التونسية اعتبارا من القضاء على مصدر معظم التونسيين الذين اعتمدوا في رزقهم على الأرض التي يعملون فيها، كوْنَ تلك الأرض هي مصدر رزق الكثير من التونسيين، أو أنها المصدر الوحيد الذي يعيل به التونسي عائلته، وبالتالي ساهمت تلك السياسة في تفقير المجتمع التونسي، بالإضافة إلى أن تلك السياسة قد ساهمت في انتشار ظاهرة النزوح والهجرة بدرجة كبيرة، سواء الداخلية منها- من الأرياف باتجاه المدن- أو الخارجية- من تونس باتجاه فرنسا بالدرجة الأولى وبلدان المشرق العربي وخاصة مصر وسوريا ولبنان-[40] الأمر الذي أدى إلى تغيير جذري في طبيعة الاقتصاد (تغير نشاط الفلاحين إلى عمال في المصانع).

إلى جانب هذا، نجد أن بعض الوطنيين التونسيين قد دافع عن بعض القضايا الاقتصادية، خاصة فما تعلق بالزراعة (= الملكية الزراعية أو ملكية الأراضي بالدرجة الأولى) وهذا على اعتبار أن الأرض قد مثلت مصدر رزق الكثير من التونسيين، ولعل مظاهر الدفاع تلك قد ظهرت مليًا في العرائض والتظلمات والمطالب إلى إدارة الاحتلال في باريس، قصد التخفيف من الضغط الممارس على التونسيين في هذا الجانب.[41]

ثانيا- الاستيطان في المغرب الأقصى:

1- ظهائر التمليك محاولة في شرعنة الاستيطان:

في إطار انتزاع الملكية العقارية، فقد عمدت سلطات الحماية الفرنسية ضمن سياستها الرامية إلى استلاب الأراضي إلى وضع عدة تشريعات وظهائر[42] ومما نجده في هذا الصدد ظهير09 أفريل 1919م[43] والذي حصلت بموجبه سلطات الإقامة العامة في المغرب الأقصى على جزء من أراضي جماعات القبائل والأفخاذ، على اعتبار أن الأراضي المنتزعة هي موضوعة في أساسها للمصلحة العامة!.[44]

إلا أن ظهير أفريل 1919م لم يطبق على قبائل الجيش التي تم إدماج أراضيها بالأملاك الخاصة بالدولة بظهير 1914م، وقد تم استغلالها باستغلال النص القانوني الذي احتواه هذا الظهير[45] وعليه لم تعتبر قبائل الجيش مالكة للأراضي التي كانت تنتفع بها تقليديا إلا بعدما تخلت عن جزء منها زيادة على ذلك نجد في هذا السياق أراضي المُلْك، إلا أن تملّكها توازى مع مقاومة المالكين الأمر الذي جعل من الاستيطان أمرا معقدا[46]، وعليه أعطيت مجموعة من النصائح سنة 1928م للمراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية من أجل تخطي المصاعب التي تعترضهم.[47]

كما نجد في مسألة انتزاع الملكية العقارية في المغرب الأقصى من طرف سلطات الحماية الفرنسية أنها تحايلت في هذا الباب، وهذا ما نلمسه في الظهير الصادر10 جويلية 1914م والذي من خلال تنظيم العدلية الأهلية فيما تعلق بالعقار، بحيث ارتأت سلطات الحماية وضع مجموع الأراضي[48] تحت سلطة المخزن[49]، وبالتالي استغلال تلك الأراضي بطريقة غير مباشرة.[50]

وعليه يمكن القول أن تمّلك الأراضي في المغرب كان مخالفا لما في تونس من منطلق أن الفرنسيين قد اتبعوا طرقا جديدة في انتزاع الأراضي، اعتبارا من أن هناك من الأراضي مالم تستطع إدارة الحماية انتزاعها لما يقتضيه العرف عبر بيعها لأحد أفراد- القبيلة- فقط[51]، فوجب على الفرنسيين الاستحواذ على تلك الأراضي بأقل التكاليف وبالهدوء اللازم تجنبا لإثارة- القبائل-، وبالتالي لجأ الفرنسيون إلى دفع إدارة المخزن لمقاضاة تلك القبائل قصد انتزاع تلك الأراضي منهم، وضمها إلى ما يعرف بأراضي الجيش ليتم توزيعها فيما بعد على الكولون![52]

وكإشارة فإن مسألة سيطرة فرنسا على ملكية الأراضي في المغرب الأقصى قد قامت على ثلاث أطاريح:

* أطروحة إدماج أراضي الدولة المحمية في أراضي الدولة الحامية وذلك بالاستناد إلى الحجج من القوانين التشريعية ومن القضاء الذي تم توظيفه خدمة لتلك المحاولات، ومنه خدمة المشروع الاستعماري.

* أطروحة الأرض الأجنبية التي هي نقيض الأولى، والتي تستند إلى المعاهدات الموقعة مع الدولة الحامية.

* بالإضافة إلى الأطروحة الأخيرة القائمة على الأرض المختلطة والتي تمثل جمعا بين الأطروحتين السابقتين، القائمة على الثنائية العقارية والتي هي في الأساس جوهر الحماية.[53]

2- الاستيطان، دراسة في حدود الاستلاب:

مما تجدر الإشارة إليه أن الفرنسيين ومع نهاية حرب الريف قد أدركوا أن الجو ملائم لتوزيع الغنائم، وبالتالي أخذوا في استصدار الظهائر بإقطاع الفرنسيين أراضي الجيش وأراضي الدولة وأراضي القبائل وتتابع ذلك في مدة عامين، وعليه أصبح المعمرون على حواف الطرق الكبرى من وجدة إلى مراكش في ظل استحواذهم على ما يقارب 1000000هكتار.[54]

وبالتالي، تم استلاب مجموعة من العقارات المختلفة في المناطق المغربية خاصة أمام حيل المرابين من المغاربة التي كان مصدر رزقهم الوحيد تلك الأراضي اعتبارا من النشاط الذي يزاولونه فيها[55] وقد تحولت هذه الأراضي من أيديهم إلى أيدي الكولون بفضل تشجيعات سلطات الحماية الفرنسية في المغرب من خلال توفير الدعم اللازم خدمةً لمشروعها الاستعماري.[56]

وفي السياق نفسه، عملت سلطات الحماية على تقنين الطرد الجماعي للفلاحين لامتلاكهم واستغلالهم الأراضي بطريقة غير قانونية، وبدأت تنتهج سياسة الإبعاد والحصر، أي إبعاد الفلاحين من الأراضي الخصبة وحصرهم في المناطق القاحلة، وقد ركز الكولون إلى جانب إدارة الحماية على أراضي المخزن والأوقاف والأراضي الجماعية لجعلها الميدان الرسمي للاستيطان الزراعي الأوربي، كما نجد أن عملية التحفيظ العقاري قد ساهمت بشكل كبير في إرغام الفلاحين على التنازل على أراضيهم غير المحفوظة، بحيث كانت معظم الأراضي التي يملكها المغاربة غير مسجلة.[57]

ومثلما جرى عليه الحال في البلاد التونسية، فإن سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب قد لجأت إلى الاستيطان الرسمي والاستيطان الخاص[58]، حيث لم يشمل الاستيطان الرسمي سنة1922م إلى 57000 هكتار تم توزيعها فيما بعد إلى قطع لكن احتياطي الأراضي استنفذ، وقد كشفت أزمة 1930م- 1932م ثغرات الاستعمار الرسمي الكبيرة الذي وقع التخلي عنها، وبالتالي فإن آخر مبيعات القطع (12000هكتار) كانت سنة 1933م و1935م.

كما أنه بين سنتي 1930م و1935م اهتمت الإدارة بالدرجة الأولى بإعادة ترتيب أوضاع الكولون الذين أفلسوا، حيث تم استغلال26000 هكتار لفائدة أصحاب القطع ولإعادة تسوية 300 قطعة والتي ستضاف فيما بعد إلى رصيد الكولون، وفي سنة 1935م كانت هناك 1735 قطعة بمساحة 271000 هكتار ما يفسر الارتفاع المستمر للمحاولات الفرنسية للسيطرة على الأراضي المغربية، وخلال الفترة نفسها سيشهد الاستعمار الخاص نموه الأكثر تميزا، وبمقتضى ذلك سيتم الاستيلاء على 358000 هكتار.[59]

وبهذا، قامت سياسة الحماية بجعل الأرض لمن لا يملك لا لمن يعمل، بل حتى جعل من يعمل جزءا من الأرض التي يملكها الإقطاعي- أي مِلك الأرض ومن عليها-، ولذلك كان الفلاح عند الكولون وعند كبار الملاك عاملا أجيرا، يتعب ويعمل

بكد من أجل أن يزيد من ثروة هؤلاء الإقطاعيين من الكولون والملاك الكبار[60]ليبقى هو خماسا أو رباعا أو عاملا بالسهمة مع مالك لا يجوز له أن يملك تلك الأرض أساسا.[61]

والجدول الذي بين أيدينا يبين لنا توزيع الاستعمار الرسمي والاستعمار الخاص في المغرب فيما تعلق بالأراضي التي وضعت سلطات الحماية الفرنسية يدها عليها [62]:

نوع الاستعمار: / المنطقة:	الاستعمار الرسمي:		الاستعمار الخاص:	
	الاستغلالية:	المساحة:	الاستغلالية:	المساحة:
المغرب الشرقي:	8	3487	223	52000
فاس:	251	55905	110	58000
مكناس:	296	54208	371	84000
الرباط والغرب:	666	62571	1219	312000
الدار البيضاء:	269	86838	2044	255000
مراكش:	144	25745	174	32000
أغادير:	/	/	128	22000
المجمـــوع:	1634	288754	4269	728000

جدول يمثل الاستعمار الرسمي والخاص في المغرب الأقصى- المحمي-

وهنا، نحول معطيات الجدول فيما تعلق بالاستيطان الرسمي والاستعمار الخاص في المغرب الأقصى إلى دائرة نسبية للتوضيح أكثر:

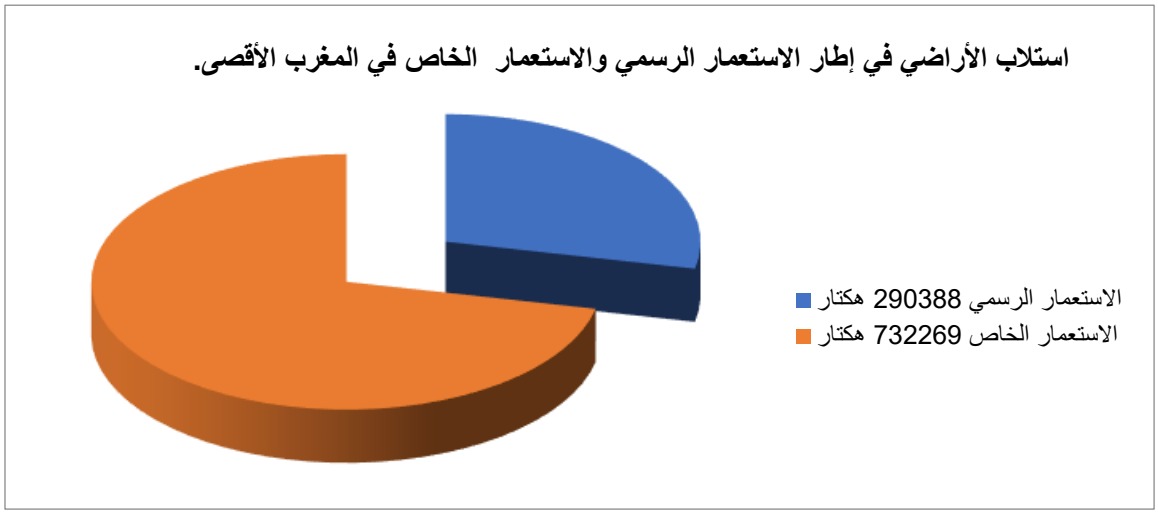

كما يمكن توضيح مجال استغلال تلك الأراضي من طرف إدارة الحماية الفرنسية عبر الجدول الآتي[63]:

الأراضي / المساحة والنسبة:	المساحة بالهكتار:	النسبة المئوية من كل المساحة:
المزروعة حبوبا:	3720000	/
المستريحة:	3430000	/
المغروسة أشجارا:	520000	/
المجموع:	7670000	%17.04
الغابات والمراعي والحلفاء:	13700000	%30.44
المجموع العام:	21370000	%47.44

* جدول يمثل استثمار الفرنسيين في الأراضي الزراعية المنتزعة *

3- نتائج السياسة الاستيطانية على المغاربة:

لعل هذه السياسة التي أدت إلى استلاب مجموعات عقارية كبيرة، قد أحالت العديد من المغاربة على البطالة، على اعتبار أن هذه الأرض هي المصدر الوحيد الذي يقتات منه، وبالتالي فإن هذه السياسة قد زادت من تفاقم الأوضاع الاجتماعية في المغرب بالإضافة إلى تفشي البطالة.[64]

وبالتالي، عمل الاستعمار الاستيطاني على تدمير القاعدة الاقتصادية لجماهير الفلاحين المغربيين التي شكلت قرابة 95% من مجموع السكان، وهي القاعدة التي كانت إدارة الحماية الفرنسية تعتقد بأنها وسيلة ناجحة في القضاء على التكوينات الاجتماعية التي كانت قائمة لتتمكن من تحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وحتى هؤلاء الفلاحين- البؤساء- تم جرهم إلى العمل لصالح الاقتصاد الاستعماري بعد تجريدهم من الأراضي التي كانوا يحوزونها أو هي ملك لهم.[65]

وفي السياق نفسه، فقد أثر الاستيطان على بنية الملكية المغربية، لينجر عن ذلك التأثير تشتيت التنظيم القبلي وتكوين الجماعات الاجتماعية القبلية، الأمر الذي أسفر عن ظهور أرستقراطية دينية وأرستقراطيةُ المخزن، وتأثرت كل منهما بدرجات مختلفة حسب تقاربها وتحالفها أو عدمه من سلطات الحماية الفرنسية.[66]

وبالتالي فقد أدت هذه السياسة إلى تغيير جذري في المراتب الاجتماعية، اتسم ذلك التغيير في أساسه بتفقير شرائح عريضة من المجتمع المغربي بالإضافة إلى تجديد النخب المسيرة، ولم تقتصر هذه السياسة بتفقير شرائح المجتمع الفقيرة والمتوسطة منه، بل تعدى الأمر إلى إحكام القبضة على الاقتصاد المحلي من جهة وتقويض القواعد المادية للمجتمع المغربي من جهة أخرى، بالإضافة إلى هجرة السكان وخاصة إلى الدول الأوربية على غرار فرنسا، ألمانيا، هولندا، إسبانيا..[67]

وفعلا، أثر الاستعمار الفرنسي بسياسته على الجانب الاقتصادي في المغرب، ما يفسره التغيير الحاصل في نمط و بنية الاقتصاد، هذا التغيير مرده إلى المشروع الاستعماري، ففرنسا قامت بالقضاء على الاقتصاد المغربي ومحاولة بناء

اقتصاد جديد في إطار ما يسمى بالاقتصاد الكولونيالي، وهو الاقتصاد الذي يتماشى مع طبيعة الاستعمار الفرنسي القائم على الاستغلال المجحف.[68]

خاتمة:

في الأخير، تحيل خلاصات هذه الدراسة إلى وجود علاقة وطيدة بين الاستعمار وسياسة الاستيطان، اعتبارا من أن الثاني هو عنصر تعزيز للأول، كما يمكن القول أن سلطات الحماية الفرنسية قد مارست سياسة الاستيطان في المغرب الأقصى بالاستناد إلى مجموعة من الظهائر، قصد كسب الصبغة الشرعية في امتلاك تلك الأراضي المنتزعة.

شكلت ظهائر التمليك بالإضافة إلى قوانين التشريع في إطار السياسة الاستيطانية رافدا أساسيا في تحقيق المشروع الاستيطاني، وذلك من منطلق سيطرة الفرنسيين على مساحات شاسعة من الأراضي بموجب تلك الظهائر والقوانين الصادرة، بالإضافة إلى أن العديد من القبائل قد لجأت إلى بيع الأراضي التي تملكها، اعتبارا من أنها ستفقد تلك الأرض بثمن بخس أو من دون ثمن على الإطلاق.

توازت سياسة انتزاع الملكية العقارية في تونس والمغرب الأقصى مع فتح أبواب الهجرة أمام الفرنسيين بصورة خاصة والأوربيين بصفة عامة، كل هذا في إطار تشجيع المهاجرين الأجانب على الاستيطان- نهائيا- في البلدين، في ظل التسهيلات والامتيازات التي منحتهم إياها سلط الحماية الفرنسية.

كان لسياسة الاستيطان الأثر البالغ على الحياة في كل من تونس والمغرب الأقصى، اعتبارا من مساهمتها في تغيير البُنَى الاقتصادية والاجتماعية، حيث أثرت اقتصاديا من خلال الاستحواذ الكلي على الأراضي الزراعية بالإضافة إلى تغيير نمط الزراعات، زيادة على التأثيرات الاجتماعية التي تفسرها الهجرة الواسعة سواء الداخلية منها أو الخارجية، الأوربية أو التونسية- المغربية، من وإلى تونس- المغرب، بالإضافة إلى تفقير التونسيين والمغاربة الناتج عن هذه السياسة.

الهوامش :

([1])- الحماية- protectorat: هي الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياسيتها الخارجية، لكن باطنا نجد أن الحماية لا تختلف عن الاستعمار في الهدف وهو استغلال ثروات وخيرات المنطقة المحمية، انطوت ضمن ترك البلاد الحامية للشعب المحمي تحت وهم الاستقلال ومن ثمة استغلاله تجاريا واقتصاديا في الوقت نفسه، ويطبق هذا النظام بدلا من الضم مباشرة خوفا من إثارة المقاومة،كما تعتبر الحماية من المهام التي تأخذها مؤسسات الدولة الحامية على عاتقها لدى بعض الأمم، والتي لا تستطيع هذه الأمم حماية نفسها والدفاع عن نفسها، للتدقيق والتعمق ينظر كلا من عصام العطية: **القانون الدولي العام**، المكتبة القانونية، بغداد، ط6، 2006، ص ص 433- 434، وكذلك:
Pierre GHALEB, **protectorat religieux de la France en orient**, lib-Aubanel frères, (sd), p111.

([2])- نفكر أساسا بصدد الاستيطان في عملية امتلاك الأراضي لا هجرة الأوربيين واستقرارهم في المغرب، حيث عملت سلطات الحماية الفرنسية على الظفر بأكبر عدد من قطع الأراضي، حتى أنها في هذا الباب قد عملت على التعدي في إطار الاستيطان على بعض الممتلكات التي تعتبر خطا أحمرا بالنسبة للمغاربة والتونسيين على غرار أراضي الأحباس والأوقاف، فعلى قاعدة العنف شرع الفرنسيون في تمزيق النسيج الاقتصادي القائم على الزراعة والملكيات العقارية، وهو الهدف الذي دعا إلى الإجهاد من أجل تحقيقه منظري الاستعمار، ومن بين الأقوال التي نجده في هذا الصدد مثلا:" يجب منع العرب من بذر أراضيهم وجنيها والرعي فيها.."، للتدقيق والتعمق في الموضوع ينظر امحمد مالكي: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1994، ص ص 93- 94.

([3])- محمد حسن الوزاني: **وطنيات**، مؤسسة محمد حسن الوزاني للنشر، فاس، ط1، 1987، ص ص 124- 125.

([4])- في هذا الصدد اقترنت الحماية الفرنسية في البلاد التونسية بالتخطيط لإحداث المدارس والمعاهد الفلاحية، من منطلق أن سلطات الحماية كانت تعتقد جازمة في دور هذه المؤسسات في إنجاح سياسية الاستعمار الفرنسي الزراعية، فكان لا بد من توظيف هذا القطاع واستخدام العصرية لتطوير هذا القطاع وذلك خدمة لمصالح الإدارة الاستعمارية ولإنجاح المشروع الاستعمار ونشير هنا إلى المخابر والمدارس والمعاهد التي أنشأتها سلطات الحماية الفرنسية في البلاد التونسية- لتطوير الفلاحة-، وكمثال عن ذلك نجد مخبر تربية الماشية وإعادة وبعث المدرسة الفلاحية، كما تم إنشاء سنة 1913م مصلحة النبات وفي سنة 1914م أحدثت سلطات الحماية مدرسة فلاحية بسيدي ناصر والتي أضيف إليها فيما بعد مدرسة القطاع الفلاحي، في هذا الصدد ينظر بوراوي الطرابلسي: **تاريخ تونس المنسي (السكان والأرض)**، الأطلسية للنشر، تونس، 2015، ص ص 201- 202.

([5])- وضعت إدارة الحماية الفرنسية يدها على معظم أراضي التونسيين، لتحولها فيما بعد إلى إدارة الزراعة والاستعمار التي تأسست سنة 1898م، لتم فيما بعد توزيعها على الكولون بأثمان زهيدة، تدفع فيها أقساط امتدت إلى عشر سنوات!، ينظر زاهر رياض: **استعمار افريقية**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 247.

([6])- ناجي كشيدة: **التعليم الفلاحي الاستعماري بالجزائر وتونس، رافد من روافد الهيمنة الاستعمارية (1882- 1930م)**، مجلة روافد،ع21، 2016، ص 62.

([7])- محمد محمود السروجي: **العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال**، المكتبة الوطنية للنشر، ليبيا، (د ت ن)، ص 189.

([8])- نذكر في سياق طرق تملك الأرض من طرف سلط الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، التي عملت من خلالها على تكريس الهيمنة الفرنسية على القطاع الزراعي، مما ترتب عنه استعمار الأراضي الذي استفحل منذ انتصاب الحماية، عبر عمليات- الشراء- الأمر الذي فتح المجال أمام امتداد الاستعمار الحر، إلى جانب تجميع ما يمكن من الأراضي بين يدي الدولة لتوزيعها على الفرنسيين مع تسهيل عملية الدفع، ينظر علي المحجوبي: **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص12.

([9])- في هذا الصدد واجهت سلطات الحماية الفرنسة في البلاد التونسية أشكالا جديدة من الملكيات العقارية التي لم تعرف في أوربا، فقد كانت أغلب العقارات الريفية خاضعة إلى جملة من التراتيب المتشبعة من أبرز سماته هشاشة حق الملكية وغموضها في ما يزيد عن 7 أعشار الأراضي الصالحة للزراعة، وتوزع الملكية العقارية إلى أصناف عديدة ومتنوعة تتداخل في صلبها الحقوق، وهي الملك الخاص وملك البايلك وأملاك الأحباس العامة والخاصة، بالإضافة إلى الأراضي المشاعة والأراضي الموات والأراضي الجماعية والعروشية، ولعل سلطات الحماية قد وجدت نوعا من السهولة في إطلاق يدها على هذه الأملاك من خلال التلاعب في القوانين ومحاولة استغلال تلك الأرض بشتى الطرق خاصة وأن أراضي الأحباس واستغلالها بمثابة خط أحمر على اعتبار أن التعدي عليا هو تعد على الشريعة الإسلامية، للاستزادة في الموضوع ينظر خليفة الشاطر وآخرون: **تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)**، ج3، م د ب اق اج، تونس،2005، ص 48.

([10])- احتكر الفرنسيون الأرض الخصبة ووظفوا لاستغلالها عمال من إيطاليا تم استقدامهم من ليبيا، فلم يكن أمام المسلمين إلا التسول في الشوارع وذلك بعد أن انتزعت منه أرضه التي هي مصدر رزقه الوحيد، عرضة للفقر والأوبئة والأمراض والموت، حتى أن الفرنسيين أذا ما مات أحد المسلمين التونسيين في أي منطقة دفن هناك اعتقادا منهم أن جثة المسلم تلقح الأرض لمدة 50 سنة مقبلة!، في هذا الصدد ينظر يوسف مناصرية: **الحزب الحر الدستوري التونسي (1919م- 1934م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، الجزائر، 1985- 1986، ص 38.

([11])- علي المحجوبي: **المرجع السابق**، ص ص 29- 30.

([12])- أراضي القبائل الكلية هي الأراضي التي تملكها القبائل مشاعة بين أفرادها.

([13])- هي أوقاف المسلمين على المساجد والمدارس وأوجه الخير والبر الأخوي خاصة كانت أم عامة، وكانت تبلغ مساحة الأوقاف أربعة ملايين هكتار بقدر مساحة أراضي القبائل الكلية.

([14])- نقرأ في هذا الصدد مقالا لجريدة الوقت- le temps المعروفة بنزعتها وميولاتها العنصرية، حيث أنها لا تزال توالي حملاتها على التونسيين طالبة من سلطات الحماية إرهاقهم ومعاملتهم أسوء معاملة، وقد كانت الجريدة تملأ مقالتها تلك بالمطاعن والمثالب وتذيلها بإمضاءات الكتبة الصريحة، ينظر في هذا الصدد شكيب أرسلان: "**حول المسألة التونسية**"، **جريدة الشورى**،ع 20، 05 مارس 1925م.

([15])- حسن محمد جوهر: **تونس**، دار المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 1961، ص 52.

([16]) -R- BASSET et autres, **initiation à la Tunisie**, Paris, 1950, p 307- 308.

([17])- علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية (1904م- 1934م)**، تر- عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة للنشر، تونس، ط1، 1999، ص 38.

([18])- لإضفاء نوع من الصبغة الشرعية على محاولات سلطات الحماية الفرنسية لتملك الأراضي في البلاد التونسية، فإنها عمدت إلى وضع التونسيين أمام عقود البيوع التي أرغموا فيها على التنازل عن أراضيهم بمبالغ زهيدة وهو ما يجسد نوعا من التحايل على القانون قصد كسب الطابع القانوني على عقود التملك التي بموجبها حازت على تلك الأراضي من التونسيين، للاطلاع على المراسلات والمطالب الموجة إلى القسم العقاري الذي يحوي عقود البيع والبيع بالإنزال...، للتدقيق في الموضوع أكثر ينظر: **الأرشيف الوطني التونسي**: سلسلة C1، حافظة 09، ملف 1، الملف الفرعي 1، (1908م- 1934م).

([19])- اعتمدت سلطات الحماية في تلك السياسة- سياسة نزع الملكية العقارية- على التشريعات والقوانين المعتمدة من قبل الإدارة الاستعمارية التي ترجع في حقيقية الأمر إلى عهد المقيم العام بول كامبون، والذي يعتبر المهندس الفعلي والحقيقي لمشروع فرنسا الاستعماري في البلاد التونسية، إذ كان يهدف من خلا تلك النواميس وحزمة القوانين التي تم صياغتها إلى ضمان حق التملك، وحق تصرف الأوربيين عموما والفرنسيين خصوصا في الأراضي التي آلت إلى ملكيتهم، ولعل سياسة الاستلاب تلك قد ظهرت بداية مع قانون 1 جويلية 1885م الذي ضم 14 عنوانا بـ 379 مادة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الرغبة الشديدة لسلطات الحماية الفرنسية في احتوائها ووضع يدها على أراضي التونسيين خدمة لمشروعها الاستعماري، ينظر في هذا الصدد الأزهر الصخراوي: **الفكر الاقتصادي للحركة الوطنية التونسية (1881م- 1956م)** ميدياكوم للنشر، تونس، (د ت ن)، ص 100.

([20])- خميس الفرجاني: **الهياكل العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة باجة (1881م- 1930م)**، مذكرة لنيل شهادة التعمق في البحث، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 1990- 1991، ص 324.

([21])- وذلك عبر فتح المجال للشركات الفرنسية الباب أمام حيازة الأراضي الزراعية التونسية والاستحواذ عليها في إطار الاستعمار الزراعي، ينظر: محمد محمود السروجي: **المرجع السابق**، ص ص 186- 187.

([22])- يمكن أن نضيف هنا ضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة، الأمر الذي أدى إلى الاستيلاء على أراضي شاسعة في الجنوب، زيادة على الاستيلاء على الأوقاف الخيرية، وعلى هذا الأساس فإن معدل حصول الكولون على مساحات الأراضي قد قارب 1000 هكتار سنويا تحصلوا عليها بالطرق الملتوية، ينظر صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر- تونس- المغرب الأقصى)**، مكتبة الأنجلو مصرية، الإسكندرية، ط6، 1993، ص 199.

([23])- علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية..**، المرجع السابق، ص 626.

([24])- ازدادت الظاهرة تفاقما بتغير طبيعة الاستعمار الفلاحي الفرنسي لتونس، من استعمار كانت فيه الهيمنة للمضاربين العقاريين إلى استعمار أصبحت فيه الهيمنة لصغار ومتوسطي- المعمرين- منذ ح ع1، وذلك في إطار إستراتيجية عامة للامبريالية الفرنسية وهي إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي المتضرر جراء الحرب على حساب المستعمرات، ينظر في هذا الصدد سمير البكوش: **التدخل الاستعماري وانعكاساته على الواقع الاجتماعي والسياسي بالمراقبة المدنية للقيروان (1881م- 1939م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ج1، جامعة تونس الأولى، 1998- 1999، ص 287.

([25])- خميس الفرجاني: **المرجع السابق**، ص 324.

([26])- بالإضافة إلى التشريعات التي أصدرتها سلطات الحماية قصد الاستحواذ على مساحات شاسعة من تونس، فإننا نجد أن تلك السلطات وفي ذلك الصدد قد جاءت بمجوعة من المشاريع الاستيطانية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مشروع فلاندان- Flandin الذي يهدف إلى جعل تونس مكانا لتحقيق الأمن الغذاء للميتروبول عبر انتزاع3500000هكتار عبر ما تم غراسته في تلك المساحات من حبوب وكروم وزيتون، ينظر عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، ترجمة وتقديم- سامي الجندي، دار القدس، بيروت، ط1، 1975، ص 29.

([27])- عبد الملك خلف التميمي: **أضواء على المغرب العربي- رؤية عربية مشرقية-**، تصدير: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 36.

([28])- لعله من الأسباب التي كانت تستوجب على سلطات الحماية حسن استثمار البلاد التونسية، إقامة تجهيزات أساسية وخاصة شبكة الطرقات والمواصلات، وبفضل القروض والاعتمادات المالية ما لبثت الخطوط الحديدية حتى امتدت إلى كامل البلاد، وكان ذلك أساسا لخدمة المناطق التي تضم الكولون ومصالح فرنسا، ينظر محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس**، سراس للنشر، تونس، ط3، 1993، ص 101.

([29])- خميس الفرجاني: **المرجع السابق**، ص 326.

([30])- انقسم الاستعمار الفرنسي للبلاد في تونس إلى قسمين: الفردي والرسمي وقد سارا بالتوازي، حيث بلغت مساحة الأراضي المستغلة من طرف الاستعمار الرسمي سنة 1914م مايزيد عن 258 ألف هكتار، أما الاستعمار الفردي فقد فاق ½ مليون هكتار، ليتم تخصيص 140 ألف هكتار لألف عائلة فرنسية مهاجرة، ينظر محمد محمود السروجي: **المرجع السابق**، ص 189.

([31])- لعل الهيمنة الفرنسية على القطاع الزراعي هي نتيجة لاستعمار الأراضي الذي استفحل منذ انتصاب الحماية، عبر عمليات- الشراء- حيث امتد الاستعمار الحر، إلى جانب تجميع ما يمكن من الأراضي بين يدي الدولة لتوزيعها على الفرنسيين مع التسهيل في عملية الدفع كما سبق وأن أشرنا وفي الوقت نفسه، أثار مشروع الإدارة الرامي إلى انتزاع قطع أراضٍ من الأوقاف الخاصة سخط جميع الوطنيين التونسيين، على اعتبار أنه خرق للتقاليد الإسلامية ينظر كلا من علي المحجوبي: **الحركة الوطنية بين الحربين**، المرجع السابق، ص 12 وكذلك أحمد القصاب: **المرجع السابق**، ص 502.

([32])- أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي: **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، دار الفرابي، بيروت، ط2، 2016، ص ص 676- 677.

([33]) - **centre de documentation nationale**, section de mouvement nationale, B-5-2-39, document n^0 20.

([34])- الأفخاريستي- Eucharistique : كلمة يونانية تعني الشكر، والأفخارستا هي- الموضوع الشيق بامتياز وعلة الوجود والحياة بالمسيح مدرسة بكل معنى الكلمة- نظرا لما يتعلمه المسيحي خاصة عند عيش أبعاد هذا السر والاحتفال به، هذا وتشير بعض الكتابات إلى أن الأفخارستا تحيّ وتقدس في احتفال طقسي يرأسه الأسقف أو من مثله وبالتالي يعتبرها المسيحيون دواء ! كما يعتبرونها حقا جسد المسيح، اتخذت الأفخارستا عدة تسميات منها عُرف السّر، الذبيحة..، والمؤتمر الأفخاستي واحد من سلسة المؤتمرات الدينية، عقد أولها في مدينة ليل الفرنسية سنة 1881م حيث كان محتشما لتعرف المؤتمرات التي جاءت بعده وافر التنظيم والترتيب،وعقد آخرها بمقاطعة الكيبك في كندا سنة 2008م، ينظر كلا من المطران بطرس الجميل وآخرون: **سر الأفخارستا والقداس**، منشورات معهد الليتورجيا في جامعة روح القدس، لبنان، 2005، ص1، وكذلك رودلف مرقس منى: **الأفخارستا- مقدمة عامة-**، مجلة مرقس،ع179، فيفري 1976، ص ص 27- 28.

([35])- صورت الأيديولوجية الاستعمارية البلاد التونسية على أنها الأرض الموعودة، وهذا بالرجوع إلى احتوائها على ثروات لا يعرف أهلها قيمتها ولا يحسنون استغلالها، وبالتالي جاءت هنا مهمة فرنسا في تثقيف السكان وتهيئتهم وإدراك مزايا الحضارة الجديدة وتجهيز البلاد بالبنية التي تستحقها لاستغلال امثل لتلك الثروات!، للتعمق في هذه النقطة ينظر محمد الأزهر الغربي: **المجال في المغارب بين الذاكرة والتاريخ**، منشورات م أ ت ح و، تونس، 2015، ص 113.

([36])-"مطالب تونس من مغتصبي حقها": **جريدة فلسطين**، ع 1983961، الجمعة 27جانفي1939، ص4.

([37])- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص ص 322- 323.

([38])- حمادي الساحلي: **فصول من التاريخ والحضارة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992، ص 149.

([39])- حمادي الساحلي: **المصدر نفسه**، ص 150.

([40])- **مركز التوثيق الوطني**: قسم الحركة الوطنية، أ-1- 2- 4، ماي 1935، الوثيقة 01.

([41])- الظهائر: جمع ظهير، وهو الأمر السلطاني السامي، وهو لفظ مستعمل في المغرب الأقصى منذ العهد المريني، توازي كلمة الظهير في الوقت الحاضر عبارة المرسوم، للتعمق ينظر إسماعيل العربي: **السياسة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي سنة 1930**، مجلة القرطاس، العدد 8، جانفي 2017، ص 68.

([42])- بعد نهاية ح ع1، تدفقت الرساميل في المغرب الأقصى (1920م) وتكاثر عدد الشركات العقارية، بحيث تم مطالبة الحكومة الفرنسية بسياسة تنشط أكثر وتسهل تعبئة الأراضي المغربية لفائدة المعمرين، وعليه أقدمت اللجنة التي أنشأت بموجب ظهير 03 مارس 1919م على البحث عن أراضي القطاع الخاص بالدولة، والتي يحتلها بعض الخواص دون أن يكون لهم الحق في ذلك، بينما نظم ظهير 09 أفريل 1919م (والذي عوض ظهير جويلية 1914م)الوصاية على الجماعات الأهلية وحدد الأراضي الجماعية، وبالتالي تم الإقرار بأن أملاك القبائل والأفخاذ والدواوير أو أية تجمعات أخرى غير قابلة لا للتصرف ولا للتقادم ولا للحجز إلا في بعض الحالات سيتم تحديدها، ينظر في هذا الصدد ألبير عياش: **المغرب والاستعمار- حصيلة السيطرة الفرنسية-**، ترجمة- عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 1985، ص 173.

([43])- مما نجده في صدد رفع تلك المطالب والعرائض، سَفَرُ السيد محمد شنيق إلى الديار الفرنساوية ورَفْعِهِ لتقرير جاء بعنوان: " **الدفاع عن الفلاحة التونسية**" وقد أوردت جريدة الإرادة التونسية هذا التقرير بعنوان: " **تقارير باريس وما ادراك ما تقارير باريس**"، ومما تجدر الإشارة إليه أن محمد شنيق قد سافر إلى باريس بعدما ساءت علاقته بالمقيم العام مونصيرون- Monséron، ففي الظاهر سافر للدفاع عن الفلاحة التونسية، لكن في الباطن سافر من أجل تدعيم مركزه وإعلام أهل الحل والعقد بأن سياسته أصبحت غير رائجة، كما عمد إلى الاجتهاد في إقناع المراجع الباريسية في تمسكه بسياسة حسنة والتشكي من البعض الذي اغتاظ من سياسته..، للتدقيق في الموضوع ينظر **مركز التوثيق الوطني**: قسم الحركة الوطنية، أ- 2- 3، بتاريخ 09 أفريل 1934، الوثيقة رقم 07.

([44])- في هذا الصدد نجد أن ليوتي- Lyautey قد تحايل في إطار استلاب الأراضي الزراعية، بحيث عمد إلى نزع ملكية بعض المغاربة لفائدة بعض الشركات الأجنبية، وقد قامت على إثر ذلك العديد من الاحتجاجات في عديد المن المغربية، كما عملت إدارة الحماية على تثبيت ملكية الأجانب للأراضي الزراعية التي تم الاستحواذ عليها بإعطائها الصفة النهائية، بالإضافة إلى إحاطتها بجميع الضمانات القانونية الغير قابلة للطعن، وبالتالي فقد أقدمت على إصدار العديد من الظهائر التي تعمل على تلك السياسة، للاستزادة ينظر كلا من علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط6، 2003، ص 150، و كذلك محمد حسن الوزاني: **المصدر السابق**، ص 125.

([45]) -Réginald KANN ,**le protectorat Marocain**, éd- BERGER- LEVARAULT éditeur, Paris, 1921, p 180.

([46])- بالتعريج على فترة ليوتي- Lyautey فيما يخص الهجرة الأوربية وارتباطها بالاستيطان الزراعي، فإننا ندرك عدم مجاراة هذا الأخير لهذه السياسة، وذلك اعتبارا من موقفه الذي كان يخشى فيه مواجهة جماعات ذات حقوق وتقاليد سياسية واسعة تعرقل سلطته المطلقة، ومع ذلك فقد كان تيار هذه السياسة الاستعمارية أقوى من أن يقاومه ليوتي من منطلق أنه قد دخل المغرب في عهده قرابة ألف- مستوطن- زراعي، بالإضافة إلى عدد هائل من الحرفيين والصناع والتجار في المدن المغربية المختلفة، هذا وقد صرح ليوتي- Lyautey بمساحة الأراضي التي تمّلكها الفرنسيون والتي قاربت 4000000 هكتار، للتعمق ينظر صلاح العقاد: العقادصلاح: **السياسة والمجتمع في المغرب العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص ص 280- 281.

([47])- ألبير عياش: **المصدر السابق**، ص ص 173- 174.

([48])- تتكون هذه الأراضي من الأراضي المشتركة فيها القبائل أو الأراضي التي لازالت تحت العوائد القديمة بحيث لا تباع ولا تقسم، إلى جانب الأوقاف التي يجري معاوضتها ونقلها موقوفان على إذن المخزن الشريف، بالإضافة إلى الغابات والأراضي التي منحها المخزن لقبائل الجيش للسكن أو الاستغلال دون تفويت، زيادة على الأراضي الخالية التي لا تصلح للفلاحة والأراضي المهملة التي ليس بها مالك، وعلى العموم سائر العقارات المسماة الأراضي الموات التي تعود ملكيتها للمخزن، للتعمق في هذا الصدد ينظر بول سايز: **العدلية الأهلية وتفويت الملكية العقارية**، تر- بناصر بن عمر، المجلة المغربية للقوانين والأحكام والمذاهب الأهلية، ع4، السنة الأولى، 1935م- 1936م، ص 17.

([49])- المخزن: من الفعل خزن يخزن أحرز الشيء وادخره، والمخزن هو المكان الذي تخزن فيه الأشياء، أما في الاصطلاح فالمخزن مؤسسة تعود إلى عهد المنصور الذهبي الذي أراد أن يضبط القبائل بالمصانعة وإشراكها في الحكم حتى يأمن شرها، أو يتخذ منها حزبا ليضعفها ويكسر شوكتها، لتتطور هذه المؤسسة لتصبح بمثابة وزارة كاملة في الوقت الحالي، وقد كانت مؤسسة المخزن موجودة في منطقتي الحماية الاسبانية والفرنسية على حد سواء، للتعمق في مؤسسة المخزن ينظر كلا من أمين الريحاني: **المغرب الأقصى**، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2018، ص ص 140- 141، وكذلك:

Henri TERRASSE, **histoire du Maroc**, éd- atlantides, Casablanca, 1950, pp 465- 466.

([50])- بول سايز: **المصدر السابق**، ص ص 17- 18.

([51])- نتساءل هنا عن موقع قبائل المخزن من قضية التحايل هذه؟ مما لا شك فيه أن قبائل المخزن قد اضطلعت بالدور الأساس في عملية دعم الاستعمار الاستيطان بالرجوع إلى السياسة التي اتبعتها في انتزاع أراضي القبائل، على اعتبار أن جل الأراضي التي تم انتزاعها من تلك القبائل تم ضمها إلى أراضي الجيش لتستحوذ عليها إدارة الحماية فيما بعد، وهو ما يفسر سياسة التمويه التي اتبعتها إدارة المخزن في هذه العملية، إلى جانب هذا فإن سلطات الحماية الفرنسية قد استغلت جهل الفلاح بإجراءات تسجيل الأرض أو عدم قدرته على عملية التسجيل، أو افتعال الذرائع ثم رفع الدعاوي القضائية ثم الاستيلاء على تلك الأرض، للتدقيق ينظر عبد الملك خلف التميمي: **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي) – دراسة تاريخية مقارنة-**، عالم المعرفة للنشر، الكويت، 1983، ص ص 43- 44.

([52])- عبد الله بن المليح: **التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار- البنيات السياسية-**، تر- محمد الناجي، إفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، 2014، ص 147.

([53])- محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د ت ن)، ص 41.

([54])- يمكن القول في هذا الصدد أن المغاربة عاشوا في نيران أشبَّها عليهم الاستعمار من جهة والكولون من جهة وسلطة والقواد من جهة أخرى يحكمون حسب هواهم وبما يرضي أسيادهم من الكولون والفرنسيين على حد سواء، وبالتالي لم يبق للمغاربة وخاصة في البادية ما يتجندون به لطلب الرزق وهربا من الظلم الثلاثي، وهو الأمر الذي دفع بمعظم الشباب إلى الهجرة والانخراط في الجيش الفرنسي والاسباني لتثبيت

أقدام الاستعمار على أرض أوطانهم!، للتعمق في هذه المسألة ينظر حزب الاستقلال: **المغرب الأقصى- مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية-**، المطبعة العربية، الدار البيضاء، (من دون تاريخ نشر)، ص 106- 107.

([55])- عبد الكريم غلاب: **تاريخ الحركة الوطنية المغربية من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال**، ج1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 2000، ص 109.

([56])- نتساءل عن وقْعِ هذا الإجراء على ملكية المغاربة للأرض؟ من دون شك أن تطبيق هذا النظام العقاري جعل الكثير من الفلاحين المغاربة يفقدون أراضيهم، وذلك لعجزهم عن تسديد نفقات التسجيل والجدولة القانونية أو لعدم توفر الشروط التي تتطلبها عملية التحفيظ، وبالتالي نجد أن مستند الملكية الذي تطالب به المحافظة العقارية لا يحوز عليه معظم أصحاب الملكيات العقارية في المغرب وخصوصا في البوادي، كما لا يحوزون حتى على معلومات كافية عن ملكياتهم!، وبالتالي فقد ساهم هذا النظام في المضاربات الفاحشة التي يقودها كبار-المعمرين-، للتدقيق ينظر محمد كراغل: **صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي(1925م- 1939م)**، رسالة ماجستير في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2006- 2007، ص 174.

([57]) - Jean Louis MIEGE ,**le Maroc**, éd- presses universitaire de France, Paris, 1er éd, 1961, p 69.

([58])- محمد خير فارس: **تنظيم الحماية في المغرب 1912م- 1939م**، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم، (دون ذكر دار النشر)، دمشق، 1972، ص 392.

([59])- عبد الكريم غلاب: **ملامح من شخصية علال الفاسي**، مطبعة الرسالة، (د م ن)، 1974، ص ص 17- 18.

([60])- لم تغير إدارة الحماية الفرنسية في نمط امتلاك تلك الأرض، بل تعدى الأمر إلى تغيير نمط الفلاحة في تلك الأراضي في حد ذاتها والتي أصبحت تسمى بالفلاحة الكولونيالية، وذلك من منطلق إقامة أو محاولة بناء إنتاجية تتماشى مع مقتضيات السوق الفرنسية خاصة والأوربية عامة والمراكز الرأسمالية، وعليه احتكر الفرنسيون الأرض من خلال السيطرة المطلقة في إطار الاستيطان زيادة على احتكار الفلاحة العصرية، للتدقيق ينظر جلال زين العابدين: **الانعكاسات الاجتماعية للاستيطان الأوربي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية**، مجلة قضايا تاريخية، ع3، 2016، ص 29.

([61])- ألبير عياش: **المصدر السابق**، ص 176.

([62])- **نفسه**، ص 176.

([63])- أحمد عسه: **المعجزة المغربية**، دار القلم للطباعة، بيروت، ط1، 1975، ص 534.

([64])- محمد خير فارس: **تنظيم الحماية في المغرب 1912م- 1939م**، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم، (دون ذكر دار النشر)، دمشق، 1972، ص 392.

([65])- عبد الملك خلف التميمي: **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي...** المرجع السابق، ص 34.

([66])- عبد الملك خلف التميمي: **أضواء على المغرب العربي..**، المرجع السابق، ص 42.

([67])- نور الدين الدقي: **المغرب العربي والاستعمار الفرنسي**، سراس للنشر، تونس، 1997، ص 55.

([68])- نور الدين الدقي: **المغرب العربي والاستعمار..**، المرجع نفسه، ص 55.